

ضمن جرائم العسكر .. إخفاء 7 مواطنين لمدد متفاوتة تصل لـ 5 سنوات



الأحد 8 نوفمبر 2020 11:11 م

قالت حملة أوقفوا الاختفاء القسري إن شهر نوفمبر شاهد على اختفاء 4 أشخاص منذ مدد متفاوتة، بعضهم منذ عامين، والبعض الآخر منذ 5 سنوات، بينهم الشاب "محمد ربيع عبد أحمد"، فمنذ اعتقاله في 5 نوفمبر 2015، من قبل داخلية نظام السيسي المتقرب ولا تستطيع أسرته التوصل لمكان احتجازه ضمن مسلسل جرائم العسكر ضد الإنسانية.

أيضا مضت 5 سنوات على جريمة إخفاء الشاب محمد تاج الدين علي سليمان منذ اعتقاله من مطار القاهرة أثناء مغادرته لمدينة دبي في 10 نوفمبر 2015، ولم يستدل على مكان احتجازه حتى الآن.

ورغم مرور سنتين على جريمة اعتقال الشاب حسين محمد على عبود وترفض داخلية السيسي الكشف عن مكان احتجازه بعد اعتقاله يوم 26 نوفمبر 2018.

كما هو الحال بالنسبة للشاب "عمر خالد طه" والذي تم اعتقاله يوم 30 نوفمبر 2017 وترفض قوات الانقلاب الكشف عن مكان احتجازه ليتوافق قلق أسرته البالغ على سلامته حياته ضمن جرائم العسكر المقيمة والتي تتنافى مع آدبيات الإنسان.

وجدت الحملة مطلبتها بالكشف عن عدد من المختفين قسرياً لمدد متفاوتة بينهم "عمرو إبراهيم الصغير إبراهيم، 44 سنة ويقيم في البساتين في القاهرة.

وذكرت أنه تم اعتقاله يوم 10 أكتوبر 2020 حيث تم استدعائه من قبل رئيس مباحث البساتين وعند ذهابه لم يخرج ولا يعرف مكان احتجازه حتى الآن.

وتتواصل الجريمة أيضاً للمواطن جعفر عبده عبدالعزيز عبدالجوداد، 40 سنة، ويقيم بعزبة النهضة محافظة أسوان بعد اعتقاله يوم 30 أكتوبر 2018 من أمام منزله.

وقدمت أسرته بلاغاً إلى النيابة العامة وأرسل تلغراف إلى النائب العام وشكوى إلى المعاهدي العام لنيابات أسوان وبلغ بالمجلس القومي لحقوق الإنسان بالدقى، وتم تحويل محضر يحمل رقم 1284 لسنة 2018 عرائض كلي أسوان، بالإضافة إلى بلاغ للنائب العام بالرحاب وتم تحويله للمعاهدي العام بأسوان 9338 لسنة 2019 عرائض النائب العام، كما توجهوا للاستعلام عنه بمصلحة السجون دون جدوى.

المأساة تستمر في القاهرة للمواطن محمد عبدالرؤوف محمد خليف، 31 عاماً ويقيم المعادى، فمنذ اعتقاله يوم 25 سبتمبر 2020 من قبل قوات الانقلاب من مقر عمله الساعة ٢ ظهراً من منطقة المعادى بالقاهرة ولا يعرف مكان احتجازه حتى الآن رغم قيام أسرته باتخاذ الإجراءات الرسمية اللازمة إلا أنها لم تستدل على مكانه حتى الآن.

وتعتبر جرائم الإخفاء القسري التي تنتهجها عصابة العسكر انتهاكاً لنص المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو جزءه أو نفيه تعسفاً". كما أنها انتهك لنص المادة 54 الواردة بالدستور، كذا المادة 1/9 من العهد الدولي للحقوق الخاصة المدنية والسياسية الموقعة عليها مصر على أن:

1- لكل فرد الحق في الحرية وفي الأمان على شخصه، ولا يجوز توقيف أحد، أو اعتقاله تعسفاً، ولا يجوز حرمان أحد "من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون، وطبقاً للإجراءات المقرر فيها

2- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بجريمه في أن يدين بدين ما، أو بجريمه في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

